ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

- معدل نمو ٥,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٢
- خفض عجز الموازنة الى ٦,٣٪ من الناتج المحلي
- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة الى نحو ٩٠٪

تسعى وزارة المالية بإعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ "موازنة الجمهورية الجديدة" والتى من المنتظر إصدارها قبل نهاية شهر مارس القادم، وحرصاً منها على تفعيل أطر التواصل والحوار المجتمعى الدائم وإشراك المواطنين فى إعداد الموازنة العامة للدولة، تحرص وزارة المالية خلال الشهور القادمة على عقد عدد من جلسات الحوار المجتمعى الموسعة لضمان أن تكون الموازنة العامة للدولة المرآه الحقيقية لتلبية رغبات ومتطلبات المواطنين فى أوجه تخصيص الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات. حيث من المخطط أن تشمل الجسات الحوارية كل من ممثلى اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات، والمجالس التصديرية، واتحاد المستثمرين، وجمعيتى رجال الأعمال، وشباب الأعمال، ومجالس الأعمال الاقتصادية المشتركة، ومجلسى النواب والشيوخ، والمرأة، وذوى الهمم، إضافة إلى شباب القيادات التنفيذية من نواب ومعاونى الوزراء والمحافظين، ورموز الصحافة والإعلام، وخبراء الاقتصاد، وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث. هذا وستقوم وحدة الشفافية والتواصل المجتمعى فى شهر مارس القادم بنشر العدد الخامس من البيان المالى قبل التمهيدى والذى سيلقى الضوء على مزيد من التفاصيل والإجراءات المتضمنة بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ورؤية وزارة المالية على المدى المتوسط، وأهم الإجراءات التى تتضمنها الموازنة على جانب الإنفاق العام ولتعظيم الموارد، وإجراءات الحماية الإجتماعية.

ومن أهم الملامح الرئيسية لموازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٣/٢٠٢٢ العمل على تمكين المواطنين للاستفادة من ثمار النمو الإقتصادى، والسعى نحو خلق فرص العمل اللائقة والمنتجة بما يضمن تعظيم جهود التنمية، ورفع كفاءة الخدمات الأساسية التى يتلقاها المواطنون، وإقرار برامج فعَّالة فى قطاعات الصحة والتعليم لتعزيز الاستثمار فى رأس المال البشرى، واستكمال أضخم مشروع فى تاريخ مصر، وهو مشروع "حياة كريمة" للارتقاء بمعيشة ٦٠٪ من المصريين مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتُصبح أكثر استهدافًا للطبقات الأشد فقرًا، والعمل على تعزيز حركة النشاط الاقتصادى من خلال توطين الصناعة وتعميق المكون المحلى وتحفيز التصدير، والتوسع فى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والصناعات التحويلية، وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة لدفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادى.

كما تشمل أهم المؤشرات للعام المالى الجديد إستهداف تحقيق معدل نمو إقتصادى يصل إلى ٥,٧٪، يرتفع تدريجيا إلى ٦٪ فى عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، وخفض العجز الكلى إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، يتراجع إلى ٥,١٪ فى عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، والنزول بمعدل الدين للناتج المحلى إلى أقل من ٩٠٪ فى العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وإلى ٨٢,٥٪ بحلول يونيه ٢٠٢٥، وخفض نسبة خدمة الدين لإجمالى مصروفات الموازنة إلى أقل من ٣٠٪ مقارنة بمستهدف ٣١,٥٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وإطالة عمر الدين ليقترب من ٥ سنوات على المدى المتوسط بدلاً من ٣,٤ سنة حاليًا، وذلك من خلال التوسع فى إصدار السندات الحكومية المتنوعة متوسطة وطويلة الأجل، واستهداف أدوات جديدة مثل الصكوك، وسندات التنمية المستدامة، والسندات الخضراء، بما يُسهم فى توسيع قاعدة المستثمرين، وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية، على نحو يُساعد فى خفض تكلفة الدين.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

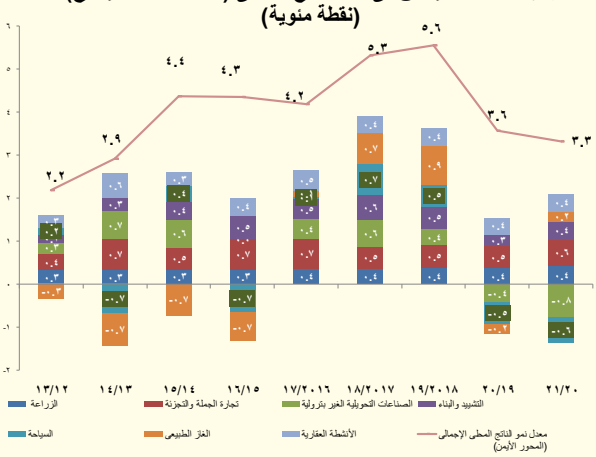

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

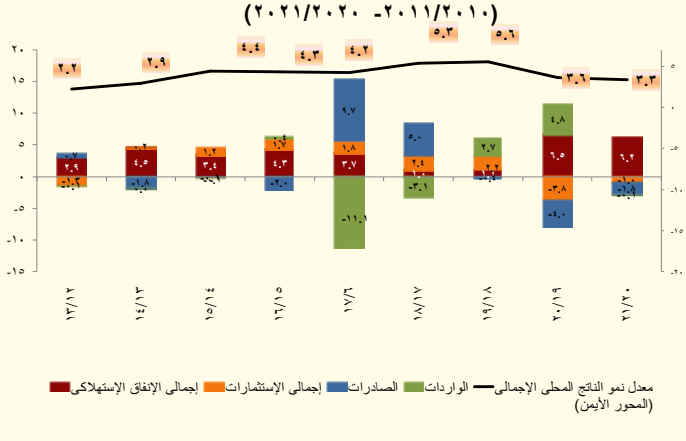

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦,٩٪ خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٧٪ خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤,٩٪ (مساهماً بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨٪ (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦,١٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٤٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٧٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥,٤٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠,٩ **مليار دولار خلال** شهر ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٩ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٤٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٢/٢١، كما بلغ الميزان الأولى ٠,٠٥٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٠,٣٪، بينما إرتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو ١٥,٤٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الإجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٤٩٩,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ٤٦,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٠,٣٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٧,٤٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٢,٦٪.

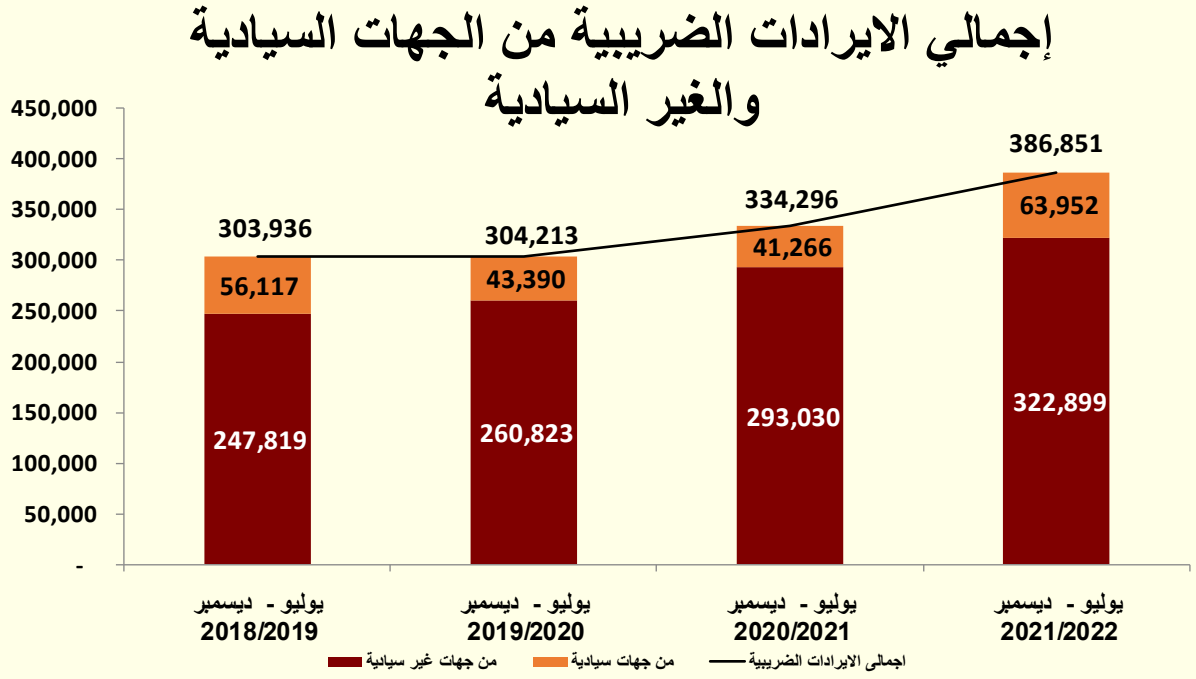

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٣٨٦,٩ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥٢,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٧٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٥٥٪) لتسجل ٦٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤١,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٣٠ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٠,٢٪) لتسجل ٣٢٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٩٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٥,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٤,٧٪) لتسجل ١١٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٩,٩٪) لتحقق ٣٤,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧,٢٪) لتحقق ١٤,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢٤,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٤,٤٪) لتسجل ١٩٥,٨مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,١٪) لتحقق ٩٢,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٣,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,١٪) لتحقق ٢٤,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٥,٦ مليار جنيه بنسبة ١١٪** لتحقق ٥٦,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ١,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٢٪) لتحقق ٥,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة (بنسبة زيادة ٩,٢٪) لتحقق ٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٨,٥ مليار جنيه** لتحقق ٥٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٢,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٨,٦ مليار جنية لتحقق نحو ٤٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤ مليار جنيه** (بنسبة ٢٣,٩٪) لتحقق ٢٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٢,٦٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ١١٢,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٧,٤ مليار جنيه لتصل الى ٣٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ٦,٣ مليار جنيه لتحقق ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٩,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٣,٣٪) لتصل الى نحو ٣٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٧ مليار جنيه لتحقق ٣٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٣٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٥,٤٪ لتسجل ٧٨٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٦,٧ مليار جنيه بنسبة ١٠,٤٪ ليحقق ١٧٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١١,٧ مليار جنيه ليحقق ٤٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على المواد الخام والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٣٥,٦ مليار جنيه ليحقق ١٣٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ٣١,٣ مليار جنيه لتصل نحو ٧٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
  - ✓ **كما إرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) بنحو ٠,٩ مليار جنيه ليحقق** ٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **بلغ الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** ٩٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٥١,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٦٪ ليحقق ٢٩٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٢٤٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ١٣ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٤٪ ليحقق ٥٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ١٥,٩ مليار جنيه بنسبة ٢١,١٪ ليحقق ٩١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-ديسمبر	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠
الإيرادات	**٤٩٩,٦٣٩**	**٤٥٢,٩٠١**
الضرائب	٣٨٦,٨٥١	٣٣٤,٢٩٦
المنح	٥٨	٤٠٠
الإيرادات الأخرى	١١٢,٧٣٠	١١٨,٢٠٦
المصروفات	**٧٨٥,٧٨٣**	**٦٨١,١٨٤**
الأجور وتعويضات العاملين	١٧٦,٧٣٥	١٦٠,٠٥٢
شراء السلع والخدمات	٣٩,٩٥١	٢٨,٢٠٤
الفوائد	٢٨٨,٣٦١	٢٤٥,٧١٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٣٥,٦٠٧	٩٩,٩٧٧
المصروفات الأخرى	٥٢,١٦٤	٤٥,٢١٨
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٩٢,٩٦٥	١٠٢,٠٢٣
الميزان النقدى	**-٢٨٦,١٤٤**	**-٢٢٨,٢٨٣**
صافى حيازة الاصول المالية	**-١,٠١٥**	**٣,٤٥٩**
الميزان الكلى	**-٢٨٥,١٣٠**	**-٢٣١,٧٤٢**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٠٥٪**	**٠,٢٪**
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٤,٠٪**	**-٣,٦٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

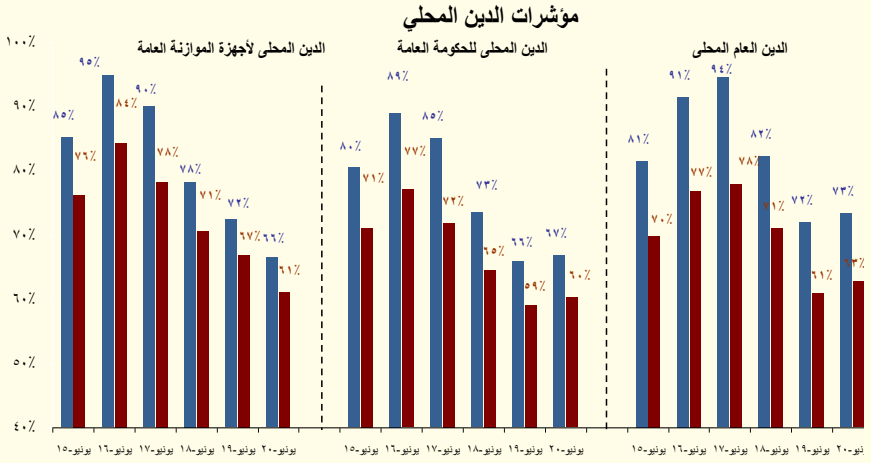

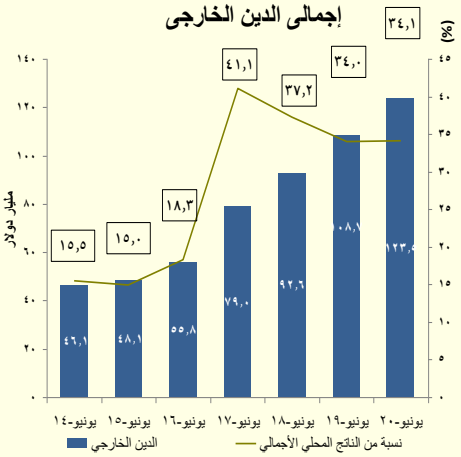

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٥,٩٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٥,٦٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٥,٩٪، مقارنة بـ٤,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٦٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، مقابل نحو ٥,٨٪ خلال الشهر السابق.

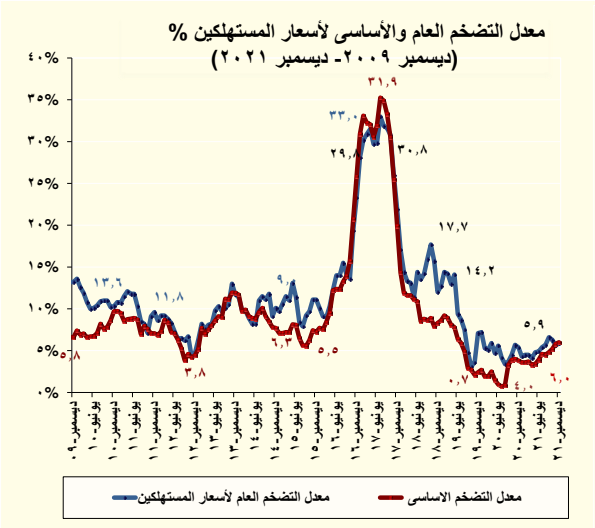

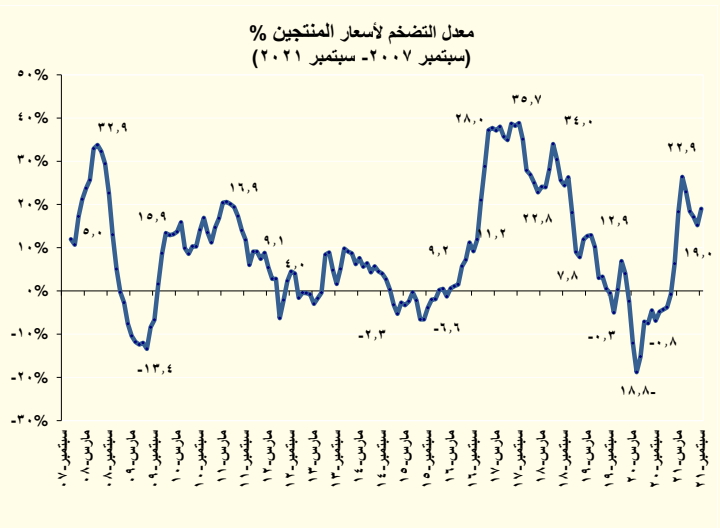

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق١٨,١ % في مايو ٢٠٢١ (٥٢٥٧,٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩,١٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض **المعروض النقدي الي** ١١,٩ % في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٣ ٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٢,٨٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦٪ خلال الشهر الماضي. وقد انخفض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢٠,١ ٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠,٩ ٪ في الشهر الماضي، نتيجة انخفاض **معدل ن الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى٦,٩٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠٪ في الشهر الماضي.

- و قد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** الي ٨٧,٣٪ (٢٤٧,٩٦ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٥٥,٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل ١٠٪ في يوليو ٢٠٢٠، مقابل ٧٦,٥٪ خلال الشهر الماضي.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٦٪ في نهاية مايو ٢٠٢١ (٥٠٠٩,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ ١٣,٩٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٢,١٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١١٪ خلال الشهر الماضي.

أيضاً، **انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – بشكل طفيف مسجلة ٢٢,٣٪ (٥٦٢٨,٨مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢,٩٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١,٩ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بعجز بلغ ٨,٦- مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ٢٣,٤ مليار دولار مقارنة، بـ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا ومدعوماً بسياسات التيسير العالمية. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً فى مستوى العجز بنحو ٧,٣ مليار دولار ليصل الى نحو ١٨,٤ مليار دولار (مقابل عجز قدره ١١,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**
  - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٤٢,٩٪ ليقتصر على نحو ٥,١ مليار دولار (مقابل ٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل خاصة من شركات الطيران تأثراً بجائحة كورونا.
  - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٩,٢٪ ليسجل ١٢,٤- مليار دولار (مقابل ١١,٤- مليار دولار خلال العام المالي السابق).
  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٦,٧٪ ليسجل ٤٢,١ مليار دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٣٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام، والسلع الإستثمارية بما يعكس تعافى حركة النشاط الإقتصادي .
  - بينما حد من ذلك تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليسجل ٦,٧ مليون دولار مليون دولار (مقابل عجز أكبر بلغ نحو ٤٢١ مليون دولار خلال العام المالي السابق). فى الاساس نتيجة لإرتفاع الصادرات البترولية بشكل فاق الواردات البترولية.
  - ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣,٢٪ لتسجل ٣١,٤ مليار دولار (مقابل ٢٧,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٢٣,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ١٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل العام المالى السابق.** حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٧,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٥,٢ مليار دولار. وقد إرتفع صافى التدفقات بغرض الإستثمار في القطاعات غير البترولية الى ٧٠,٢ مليون دولار، ومنها زيادة صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمعدل ٢٤,٧٪ لتسجل ٧٧,٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة.